

المادة ٣٧ : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .  
وحرر بالجزائر في ٢٦ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

هوارى بومدين

امر رقم ٦٦ - ٢١٥ مؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٦ يتضمن تعيين وزير الانباء

ان مجلس الثورة ،

- بناء على تصريح ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع

الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ ، والتضمن تاسيس الحكومة .

يامر بما يلي :

المادة الاولى : يعين السيد محمد بن يحي وزيراً للانباء .

المادة ٢ : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

عن مجلس الثورة

الرئيس

هوارى بومدين

## مَراسيم، قرارات، تعليمات

### وزارة الداخلية

مرسوم رقم ٦٦ - ٣٠٩ مؤرخ في ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ يتضمن تطبيق الامر رقم ٦٦ - ٣٠٧ المؤرخ في ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبه شروط تأسيس الحالة المدنية

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٣٠٧ المؤرخ في ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبه شروط تأسيس الحالة المدنية ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعين في كل عمالة ، البلديات المعنية بالمادة الاولى من الامر رقم ٦٦ - ٣٠٧ المؤرخ في ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمشار اليها اعلاه بموجب قرار عمالي الذي يحدد تاريخ فتح عمليات تأسيس الحالة المدنية للاشخاص الذين لا توجد لديهم القاب عائلية مسجلة في الحالة المدنية كما يعين ايضا مندوبا للحالة المدنية يكلف بمباشرة هذه العمليات .

ويعلن عن هذا للعموم بطريقة النشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وابعلا نات لتلصق في البلدية .

المادة ٢ : يختار المندوب للحالة المدنية من بين الموظفين العاملين حاليا في الحالة المدنية او من بين الاشخاص الحائزين على درجة في القانون .

ويمكن مساعدته بكتاب او عدة كتاب يؤخذون من موظفي

البلدية او يوظفون خصيصا لهذا الغرض .

المادة ٣ : ان التعويضات الممنوحة للمندوبين بالحالة المدنية والكتاب وكذا جميع مصاريف الادوات المتعلقة بعمل تاسيس الحالة المدنية تتحملها الدولة .

المادة ٤ : يباشر مندوب الحالة المدنية تسجيل العائلات في سجل اصلي يتخذ في اصلين واحد في كتابة البلدية والآخر يرسل الى كتابة ضبط المجلس القضائي .

تكتب في هذا السجل الاصلي القاب واسماء واعمار ومكان الميلاد لكل الذين يسجلون كما يتضمن جدولا مرتبا حسب الاحرف الهجائية .

المادة ٥ : ان اللجنة العمالية المطلوبة للنظر في صحة هذه العمليات المتعلقة بتاسيس الحالة المدنية تطبيقا للمادة ٩ من الامر رقم ٦٦ - ٣٠٧ المؤرخ في ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ المشار اليه اعلاه تتألف كما يلي :

- عامل العمالة او ممثله ، رئيسا ،

- وكيل الدولة لدى المحكمة ،

- قاضي حكم يعين من قبل رئيس المحكمة ،

- ممثل عن المصالح الخارجية للمنظمة العقارية ومسح الاراضي ،

- ممثل عن الحزب .

المادة ٦ : ان اللجنة المركزية المطلوبة لاعطاء رأيا لوزير الداخلية من ناحية المصادقة على أعمال تأسيس الحالة المدنية تطبيقا للمادة ١٠ من الامر المشار اليه اعلاه تتألف من :

- الكاتب العام للحكومة او ممثله ، رئيسا ،

- ممثل عن وزير الداخلية ،

- ممثل عن وزير المالية والتخطيط ،